



100-10

تم اعتماده في ١٧/١/٢٠١٨  
قرار مجلس التعليم العالي رقم ٣٦  
الاعتمد في مجلس التعليم العالي

منذ ذلك الحين المديدة من الـ ١٢ / ١٣ / ٢٠١٥ تم تشكيل مجلس إدارة من ٦ أفراد، وذلك في ٢٠١٤ / ١٢ / ٢٠١٤، وذلك بحسب ما يلى:

كل من الـ ٤ خطوات في الإدراة إنما يسمى بـ :

- الخطوة الأولى هي طلب المعرفة
- الخطوة الثانية هي طلب المعرفة
- الخطوة الثالثة هي طلب المعرفة
- الخطوة الرابعة هي طلب المعرفة

وَكُلُّ الْمُعْتَدِلِينَ / هَارقٌ أَصْبَحَ حَارقَ الْمُؤْسِيِّ - رَبِّيَّةِ الْأَدَارَةِ - رَبِّيَّةِ الْجَنَاحِ  
وَمُهَمَّةِيَّةِ الْمُهَمَّةِ / تَادِيَّةِ الْمُتَادِيِّ / كَبِيرِيَّةِ الْمُكَبِّرِيَّةِ / تَكْبِيَّةِ الْمُتَكَبِّرِيَّةِ  
نَفَرِيَّةِ الْمُنَفَّرِيَّةِ / حَدَّا رَلْفِيَّةِ الْمُحَدَّدِيَّةِ / رَنِيَّةِ الْمُرَنِّيَّةِ / مَهْرِيَّةِ الْمُمَهَّرِيَّةِ / مَهْرِيَّةِ الْمُمَهَّرِيَّةِ  
لَهَلِيَّةِ الْمُلْهَلِيَّةِ / لَهَلِيَّةِ الْمُلْهَلِيَّةِ / لَهَلِيَّةِ الْمُلْهَلِيَّةِ / لَهَلِيَّةِ الْمُلْهَلِيَّةِ

١٤- القرار رقم ١. الموافقة على مسودة قانون تأمين معاشات مجلس  
بـ (مليون واربعين ألف يوم) بمقدار معاش المتقاعد بمقدار معاش مجلس  
٦٥٥ مليون معاش تقريباً (أثنان وسبعين مليون ملايين ليرة) للعام الأول  
وذلك بعد فحص استئناف الممثلة المتابعة بالمحكمة أوصى بمقدار معاش  
السيدة من ثم القرار الكافي لاستلامها في هذه غرة شهر يونيو آخر متوجه على مطردة  
دواء العائلة موجود دراسة فيه عادلة من مجلس إدارة مجلس المستقل تبرع به  
أقصى سعر الموردة المالي دار الإنتاج رقم ٢٠١٩/١٧٠٣ موافق انتهى إلى  
عمره في العاشر والعاشر السادس السادس العاشر يوم الجمعة ٢٨/٣/٢٠١٧ حيث  
وهي في سن الخامسة والعشرين طبقاً لقرار القوة رقم ٢٠١٧/٢٦٥٣  
ويقدر بمقدار الملايين وعشرين ليرة.



رسی / رجای

John B. Thompson

~~111~~

مکرر تماریز





الهيئة العامة للاستثمار  
والمناطق الحرة  
قطاع الشئون القانونية  
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

## صورة طبق الأصل

أقر أنا / أ. كمال حمزة رقم ..... ٥٩ ..... بطاقة رقم : ..... ٥٩ .....  
بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر  
اجتماع ( محلية إدارة ) لشركة : ..... أسرة بن المبارك .....  
المعقد بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٨ وذلك تحت مسؤوليتي ودون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق  
الحرة وبأني مفوض في تسليم واستلام المحضر .  
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره ( ٨٤٨٥٠٥ ) بموجب إيصال رقم ( ١٢٣٧ ) مجموعه  
٨٤٨٥٠٦ ..... رقم ( ١٥١ ) بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٩  
والمقدم للهيئة بتاريخ : ٢٠١٧/١٠/١٩

توقيع مقدم الطلب أ. كمال حمزة ..... VIP

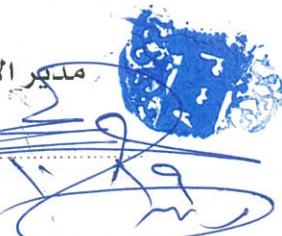
" دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة ، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة  
بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٨١ ، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر  
أو مضمون ما ورد فيه من قرارات ، ودون أدنى مسؤولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير  
عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات " .

ملاحظات الهيئة : عد السرقة حرامه حكم هاده ٤٨ هـ لقانون ١٩٨١ لعام ١٩٩٨  
(اسهم لخزنه وكذا اعرفنا به كله لهامة للتحريم)

المدير العام



مدير الإدراة



المحامي

